الفصل الخامس

استقلال برقة .. والدستور البرقاوي

لا نريد أن نخوض في هذا الفصل في الملابسات السياسية التي أحاطت بإعلان استقلال برقة ودوافع ومبررات هذا الإعلان ونتائجه، ولكن الذي يعنينا هنا هو أن نشير وأن ننبه إلى **التوجّهات الشوروية والديمقراطية والدستورية** التي أحاطت بتلك الخطوة وطبعت رؤى وتصورات النخب والزعامات البرقاوية وعلى رأسها الأمير إدريس، التي شاركت في صنع تلك الأحداث، وذلك من خلال التوقف عن بعض الوقائع والتطورات التي شهدتها تلك الحقبة من تاريخ برقة [٨٢] وهي الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٤٨ م و١٩٥٠ م. وذلك تحت العناوين التالية:

- مداولات المؤتمر الوطني البرقاوي.
- إعلان استقلال برقة.
- إصدار الدستور البرقاوي.
- البرلمان البرقاوي.

مداولات المؤتمر الوطني البرقاوي

بحسّ سياسي ثاقب حصيف، وتحسّباً منه للتطورات السياسية المتوقعة لمستقبل القضية الليبية في المحافل الدولية، دُعى الأمير إدريس **في ٧ ديسمبر ١٩٤٧**، إثر عودته من مهجره في القاهرة إلى برقة للاستقرار بها بشكل دائم، دُعى الأحزاب السياسية في برقة (الجبهة الوطنية البرقاوية وجمعية عمر المختار ورابطة الشباب البرقاوي) إلى حلّ نفسها والاندماج في جبهة واحدة متحدة.

وبدرجات متفاوتة من الرضى [٨٣] استجابت هذه الأحزاب إلى دعوة الأمير إدريس وشكّلت في مطلع شهر **يناير ١٩٤٨ " المؤتمر الوطني البرقاوي "** [٨٤]. وكان واضحاً

---

٨٢ كنت أتمنى أن أعثر في المراجع التي بين يدي ما يمكنني من الكتابة عن أي تجارب ووقائع مماثلة أخرى في إقليمي طرابلس وفزان. وأرجو أن يتصدى لهذه المهمة من بحوزته مثل هذه المراجع والوثائق.

٨٣ أفاد د. خدوري أن جمعية عمر المختار وافقت مرغمة على إغلاق مركزها في بنغازي. م. س. ص (٨٧). كما أورد دي كاندول في كتابه " الملك إدريس عاهل ليبيا . حياته وعصره " [الناشر محمد بن غلبون. مانشستر – بريطانيا. الطبعة الأولى ١٩٨٩ ص ٩٣] أن عدداً من زعماء الجمعية السابقين وهم خليل القلال ويوسف بن كاطو ومصطفى بن عامر والمهدي المطردي أصبحوا أعضاء في المؤتمر البرقاوي.

٨٤ أورد نيكولاي ايليتسن بروشين في كتابه " تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩ " من منشورات دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الثانية يناير ٢٠٠١ ص (٣١٠ – ٣١١) أن أعضاء الجمعية العمومية بلغوا في البداية (٦٧) شخصاً يمثلون القبائل وسكان المدن في برقة، وأنه كان يتبع هذا المؤتمر (١٥) فرعا في مختلف أنحاء برقة ويضم (١٥٠) ألف عضو.

أن هدف برنامج هذا المؤتمر هو لفت انتباه العالم الخارجي إلى تصميم الشعب (البرقاوي) على أن تكون له الكلمة العليا في تقرير مصيره بنفسه.

وبالطبع فقد لعب هذا المؤتمر دوراً حاسماً ومهماً في التعبير عن تطلعات وأماني أهالي برقة في تلك الفترة وفي تقريب وبلورة وتوحيد وجهات نظرهم في مواجهة الدول الكبرى التي كانت تقرر يومذاك مصير المستعمرات الإيطالية السابقة.[٨٥]

وتكشف مطالعة **مداولات المؤتمر الوطني البرقاوي** منذ تشكيله في مطلع عام ١٩٤٨ عن جوانب كثيرة جديرة بالتأمل والإكبار وفي مقدمتها **درجة الوعي السياسي** التي كان يتمتع بها أعضاء الجمعية العمومية [٨٦] للمؤتمر ليس فقط فيما يتعلق بالقضية الوطنية ولكن أيضاً بقضايا الأمة العربية والإسلامية [٨٧]. غير أن الذي يهمنا أن نتوقف عنده في هذا المقام حول هذا المؤتمر هو **الأبعاد الديمقراطية والشوروية والتنظيمية** التي طبعت آراء الرجال الذين شاركوا في تلك التجربة السياسية المبكرة كما يتضح بكل جلاء من خلال ما نشر حول مداولات هذا المؤتمر وقرارات المجلس الإداري (اللجنة الإدارية)[٨٨] والتي نكتفي منها بالإشارة إلى:

١- الحرص على أن يضم المؤتمر ممثلين عن الأقليات اليهودية واليونانية في برقة.

٢- الحرص على ألا يضم المؤتمر بين أعضاء الجمعية العمومية (المؤتمر الوطني العام) أو هيئته الإدارية (المجلس الإداري/ اللجنة التنفيذية) أشخاصاً برقاويين من العاملين مع الإدارة العسكرية البريطانية.

٣- اختيار رئاسة المؤتمر (الرئيس ونائبيه) بأسلوب الانتخاب.

٤- ظل المؤتمر يعمل وفقاً لنظامه (لائحته الداخلية [٨٩]) الذي جرى مناقشته وإقراره من قبل الجمعية العمومية للمؤتمر.

٥- حرصت رئاسة المؤتمر في بداية كل اجتماع من اجتماعاته على صحة الإجراءات المتعلقة بالاجتماع (التأكد من **توفر النصاب القانوني للاجتماع** كما حرصت على تلاوة محضر **الاجتماع السابق له**).

---

٨٥ راجع خدوري م. س. ص (٨٧ – ٨٨) ودي كاندول م. س. ص (٨٧ – ٩٧) وبروشين م. س. ص (٣١١).

٨٦ راجع ملحق رقم (٤) بأسماء أعضاء المؤتمر الوطني البرقاوي.

٨٧ ننصح القاريء بالاطلاع على مداولات المؤتمر الوطني البرقاوي المنشورة بموقع الباكور بالإنترنيت (أبريل ٢٠٠٦).

٨٨ راجع ملحق رقم (٥) بأسماء أعضاء المجلس الإداري (اللجنة الإدارية/ الهيئة التنفيذية) للمؤتمر الوطني البرقاوي.

٨٩ بحث المجلس الإداري للمؤتمر خلال جلسته يوم ١٩٤٨/٨/١٢ في أمر إرسال بعثة إلى العراق وشرق الأردن لدراسة نظامها الحالي وتاريخها السياسي منذ تكوينها مع إحضار صور من أنظمتها..

٦- حرصت الجمعية العامة للمؤتمر على بحث ومناقشة **كافة القضايا** واتخاذ القرارات بشأنها عن طريق الاقتراع والتصويت وكان في مقدمة هذه **القضايا** التي ناقشتها الجمعية العمومية للمؤتمر:

أ- **قضية إعلان استقلال برقة**، حيث اعتبر المؤتمر الوطني في جلسته المنعقدة يوم ١٩٤٨/٢/٧ أن ليبيا أصبحت مستقلة في تاريخ توقيع إيطاليا على معاهدة الصلح المؤرخة في ١٩٤٧/٢/١٠ حسب منطوق المادة (٢٣) من تلك المعاهدة التي تنازلت فيها لإيطاليا عن كل حق لها أو لقب في الممتلكات الاقليمية في أفريقيا أي ليبيا وغيرها.

ب- **قضية قبول البيعة من الأحزاب الطرابلسية للأمير إدريس** (أغسطس ١٩٤٨[٩٠]). وقد عبر المؤتمر عن **تحفظاته** حول هذه البيعة على أساس أنها **صادرة عن الأحزب السياسية الطرابلسية وأن هذه الأحزاب لا تمثل الشعب الطرابلسي، وإنما تمثل فئات قليلة منه.**

وتكشف الوقائع أن المؤتمر الوطني البرقاوي واصل أعماله واجتماعاته بعد **إعلان استقلال إمارة برقة** في الأول من يونيه ١٩٤٩ **كبرلمان** للإمارة. وقد ناقش المؤتمر وأقر بهذه الصفة **قانون الانتخاب** الذي جرت في ظله انتخابات مجلس النواب البرقاوي في الخامس من يونيه ١٩٥٠ م (كما سنرى).

وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر **نزع الثقة** من الحكومة البرقاوية التي ترأسها **عمر باشا منصور الكيخيا** [٩١]. وحاول الأخير أن يقنع الأمير إدريس بحل المؤتمر غير أن الأمير رأى أن رئيس الحكومة فقد الثقة ومن ثم طلب منه تقديم استقالته. فقام بتقديمها في ١٩٥٠/٣/٩ وقبلت بعد يومين.

وتفيد **محاضر اجتماعات المؤتمر الوطني البرقاوي** أنه عقد **آخر جلساته يوم الأول من مارس ١٩٥٠** بسرايا المنار بمدينة بنغازي تحت رئاسة **السيد الرضا المهدي**

---

٩٠ نحسب أن هذا التحفظ يحمل دلالات وأبعادا ديمقراطية على درجة من الأهمية. راجع مداولات الهيئة/ اللجنة الإدارية للمؤتمر الوطني بتاريخ ١٩٤٨/٩/٢ ومحضر الجلسة العامة يوم ١٩٤٨/٩/١٦ للمؤتمر الوطني.

٩١ جرى في ١٩٤٩/٧/٥ تسمية الدكتور **فتحي الكيخيا** كأول رئيس للوزارة في إمارة برقة، وفي ١٨ **سبتمبر ١٩٤٩** أصدر الأمير إدريس مرسوما بتشكيل الوزارة على النحو التالي: الدكتور فتحي الكيخيا رئاسة الوزارة بالإضافة إلى حقائب وزارات الدفاع والمعارف والعدل، سعد الله بن سعود للداخلية ونائبا للرئيس، ومحمد أبو دجاجة للمالية والتجارة، علي الجربي للأشغال العامة والمواصلات، حسين مازق للزراعة والغابات، وخليل القلال للصحة. وفي ١٩٤٩/١١/٧ قبل الأمير استقالة الدكتور فتحي من رئاسة الوزارة وكلف في اليوم نفسه **عمر باشا منصور الكيخيا** (والد الدكتور فتحي) بتشكيل الوزارة الجديدة وهو ما تم يوم ١٩٤٩/١١/٩ على النحو التالي: عمر باشا منصور رئاسة الوزارة مع حقائب وزارات الداخلية والخارجية والدفاع والمعارف، محمد أبو دجاجة وزارة المالية والتجارة، وعلي الجربي المواصلات والأشغال العامة، ومحمد السافزلي العدل، وحسين مازق الزراعة والغابات، وخليل القلال الصحة. راجع خدوري م. س.ص (٩١ – ٩٤) راجع حول أسباب نزع الثقة من حكومة عمر باشا منصور ما ورد بكتاب دي كاندول م. س. ص (١٠٩ – ١١٠).

وبحضور نائبيه **السيد الصديق الرضا** والسيد **أبو القاسم أحمد الشريف و(١٦١)** عضوا [٩٢]. كما حضر الجلسة الأمير محمد إدريس المهدي السنوسي. وقد تلى رئيس المؤتمر **كلمة الأمير** الموجهة إلى المؤتمر والتي جاء فيها:

" حضرة صاحب السيادة السيد الرضا المهدي السنوسي رئيس المؤتمر الوطني
السادة أعضاء المؤتمر الوطني البرقاوي الكرام،
إني أعدكم بأن سوف أنظر لرغباتكم التي رفعتموها لنا بعين الاهتمام، كما أننا نأمر ومن اليوم **حلّ هيئتكم الموقرة توطئة لعقد الهيئة النيابية البرقاوية** [٩٣] **عن قريب بإذن الله ...** "

إعلان استقلال برقة

كما هو معروف فقد جرى الإعلان عن **استقلال برقة في الأول من يونيه ١٩٤٩** خلال اجتماع عام عقده المؤتمر الوطني البرقاوي بقصر المنار وحضره إلى جانب كامل أعضاء المؤتمر الذين بلغ عددهم **(١٦٥ عضواً)** الأمير محمد إدريس المهدي السنوسي ورئيس الإدارة البريطانية في برقة المستر ديكاندول.

والذي يستوقفنا في هذا المقام بشأن هذا الإعلان أن نشير إلى أن مداولات المؤتمر الوطني البرقاوي وهيئته الإدارية تؤكد بأن الإقدام على هذه الخطوة لم يكن نزوة سياسية عارضة ولم يكن نتيجة إملاء من أي جهة خارجية أو داخلية وإنما **جاء نتاجاً لقناعات وحوارات سياسية شهدتها جلسات المؤتمر وهيئته الإدارية وعبر عنها أصحابها بكل إجماع وعزم وتصميم.** [٩٤]

والذي يستوقفنا أيضا حول هذا الإعلان هو **ما ورد بكلمة الأمير إدريس** التي ألقاها بهذه المناسبة والتي تعبّر بشكل قاطع وحاسم عن **التوجهات الدستورية والديمقراطية** التي كان يتسم بها فكر الأمير إدريس وأداؤه وتوجهاته .. لقد كان من بين ما جاء في تلك الكلمة [٩٥]:

" حمداً لله لا أحصي ثناء عليه.
" إخواني ! السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أظن أننا في غني عن سرد الحوادث التي مرت على قضية هذه البلاد وتطوراتها، وكلكم عالمون بها.

---

٩٢ كان عدد أعضاء المؤتمر قد بلغ (١٨٠) عضواً. كما يتبين من محضر اجتماع الجلسة العامة للمؤتمر المنعقدة يوم ١٩٥٠/٢/٢٧.

٩٣ كما سنرى فقد صدر بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢١ قانون الانتخاب وجرت أول انتخابات لأول برلمان برقاوي في ١٩٥٠/٦/٥.

٩٤ راجع مداولات ومحاضر اجتماعات المؤتمر الوطني البرقاوي وهيئته الإدارية منذ ١٩٤٨/١/١٣ على وجه الخصوص.

٩٥ نقلاً عن نقولا زيادة . م. س. ص (١٣٣ – ١٣٤).

إنما الذي أريد قوله الآن أنكم صبرتم منذ نهاية الحرب الأخيرة في هذه البلاد صبر الكرام، حيث كنتم تنتظرون إعلان استقلال بلادكم من ساعة تطهيرها من الغاصبين ثم كنت أصبّركم لتروا إنصاف هيئة الأمم المتحدة بإجابة طلباتكم وأمانيكم القومية. ولما إني لمست فيكم في شهر مارس الماضي عيلة الصبر، كررت عليكم نصحي بالتريث إلى نهاية دورة هيئة الأمم المتحدة في شهر أبريل ١٩٤٩، فإن لم تأت بنتيجة فسيقرر الشعب مصيره بنفسه. فصبرتم إجابة لطلبي كصبركم على القتال المرير في هذا السبيل منذ احتلال الإيطاليين هذه البلاد. فشكراً لكم وجزاكم الله عن بلادكم وأمتكم خير الجزاء. وها هي هيئة الأمم المتحدة انفرط جمعها في هذه الدورة بدون نتيجة اللهم إلا توسع الاختلافات فيما بينها وخيبة أملنا فيها. فبناء عليه لا أطلب منكم الصبر الآن بل أقول لكم وجب علينا أن نعلن في هذه الساعة المباركة [الساعة السابعة مساء] وفي هذا اليوم السعيد المصادف ٤٩/٦/١ الموافق ٤ شعبان ١٣٦٨ **استقلال بلادنا التام. وإني سأتولى، بمعونة الله، وثقتكم فيّ سلطات هذه البلاد الثلاث السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. وإنني عازم في القريب العاجل أن أشكل حكومة وطنية دستورية وهي ما عبرت عنه بالسلطة التنفيذية. وستصدر هذه الحكومة بأمري قانوناً لانتخابات مجلس النواب وهو ما عبرت عنه بالسلطة التشريعية، ويباشر فوراً بمقتضاه في انتخابات مجلس النواب. وعقب إتمام الانتخابات ينعقد المجلس النيابي ويباشر في أعماله التشريعية ...** "

إصدار الدستور البرقاوي [٩٦]

لم تمض سوى أشهر قليلة على إعلان استقلال برقة في ١٩٤٩/٦/١ حتى وقّع الأمير إدريس **مرسوماً بإقرار الدستور مؤرخ في ١٨ سبتمبر ١٩٤٩** [٩٧]. وكانت قد أعدت مسوّدة هذا الدستور (الذي يقع في ٦٨ مادة) لجنة دستورية بالتشاور مع السلطات البريطانية [٩٨].

ويمكن تلخيص أهم محتويات الدستور البرقاوي في الآتي:

(١) دين برقة هو الإسلام ويكفل الدستور حرية العقيدة (مادة ٢) والفكر (مادة ١١) والمساواة بين الأهالي بقطع النظر عن الدين أو الجنس أو اللغة (المادة ٤) والحرية الشخصية (المواد ٦، ٧، ٩، ١٠) وحرية الملكية (المادة ٨) وتعتبر اللغة العربية لغة الدولة الرسمية.

(٢) حكومة برقة **حكومة دستورية نيابية** تقوم على **مجلس نواب** منتخب من المواطنين البرقاويين الذكور البالغين الحادية والعشرين سنة (المواد ٣٠ – ٥٢).

(٣) مجلس الوزراء **مسئول بالتضامن** أمام الأمير (المادة ٢٩) ولسمو الأمير أن يقيل مجلس الوزراء إذا رأى في ذلك مصلحة البلاد (المادة ٢٨).

(٤) للأمير أن **يعطل الدستور** إذا أنشأت حالة تقتضي ذلك [٩٩] (المادة ٦٦).

(٥) تنشأ في البلاد محاكم أهلية (تمارس القضاء المدني والجنائي) ومحاكم شرعية ومحاكم دينية أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك (المواد ٥٤، ٥٨).

(٦) يكون للإمارة **علم** تحدد أوصافه بمقتضى قانون (المادة ٦٧).

---

٩٦ انظر ملحق رقم (٦).

٩٧ تضاربت الروايات حول تاريخ إقرار الدستور وهل هو ١٩٤٩/٩/١٨ كما ذهب إليه دي كاندول (ص ١٠٥) وآخرون أم هو ١١ أكتوبر ١٩٤٩ كما أورد خدوري (ص – ٩٢) مشيراً إلى أن الدستور جرى نشره في جريدة برقة الرسمية الصادرة بالتاريخ نفسه. وعلى أي حال فقد سبق صدور الدستور إعلان قرار نقل السلطات " من قبل رئيس الإدارة البريطانية في برقة بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٦ الذي خوّل الأمير إصدار الدستور كما حدد الصلاحيات الدستورية، كما أوضح الاختصاصات التي يحتفظ بها رئيس الإدارة البريطانية (الخارجية والدفاع بما في ذلك الأمن العام إذا عجزت الحكومة الوطنية عن القيام به) كما أصبح هذا الأخير يتخذ صفة المقيم/ المعتمد.

٩٨ خدوري م. س. ص (٩٢). ويذهب سامي حكيم في الصفحة (٣٨) من كتابه " حقيقة ليبيا " (من منشورات مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية ١٩٧٠) إلى أن الخارجية البريطانية هي التي أعدت دستور برقة المقترح. وحتى لو كان هذا صحيحاً فلن يعيب ذلك الدستور، أخذاً في الاعتبار الأحوال السائدة في تلك الفترة ومضمون ذاك الدستور. ويكفي أن يستحضر القارئ أن دستور عام ١٩٢٣ في مصر صدر في ظل الاحتلال البريطاني لها وأن يستحضر أيضاً ما جرى بشأن الدستور العراقي في ظل احتلال قوات التحالف لأراضي العراق في عام ٢٠٠٣ م.

٩٩ لم يمارس الأمير هذه الصلاحية طوال عمر الإمارة.

(٧)خصص الدستور فصلاً لمالية الإمارة (المواد ٦٠ – ٦٣) وأوجب مراجعة حسابات جميع دوائر حكومة برقة بواسطة رئيس ديوان المحاسبة الذي يعين بأمر من الأمير.

وفي ضوء هذا الدستور تشكلت أول حكومة برقاوية في ١٩٤٩/٩/١٨ برئاسة الدكتور فتحي الكيخيا، كما جرى إصدار عدد من القوانين [١٠٠] أهمها:

- قانون الجمعيات الذي ينص على تسجيل الأندية والمنظمات.
- قانون المطبوعات لعام ١٩٥٠.
- قانون القذف والسب.
- قانون الجرائم المدنية.
- قانون الخدمة المدنية.
- قانون مال التأمين.
- قانون تسوية منازعات القبائل.
- قانون الجنسية البرقاوية. [١٠١]
- قانون الانتخاب. [١٠٢]
- قانون ديوان المحاسبة. [١٠٣]

---

١٠٠ راجع الدكتورة آمال السُبكي " استقلال ليبيا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ". مكتبة مدبولي، القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٩١. ص (٩٨).

١٠١ نص هذا القانون على ضرورة الحصول على الجنسية البرقاوية لفئات معينة لكي يكون لها حق المشاركة في الانتخابات. السُبكي . م. س. ص (٩٨ – ٩٩). صدر هذا القانون في ١٩٤٩/١٢/٣١ . سامي حكيم م. س. ص (٤٠).

١٠٢ نوقش مشروع قانون الانتخاب من قبل مجلس إدارة المؤتمر البرقاوي خلال جلساته أيام ١٥، ١٧، ١٨، ٢٢ أكتوبر ١٩٤٩ م.

١٠٣ صدر هذا القانون بتاريخ ١٩٥٠/٥/٤ ونشر في جريدة برقة الرسمية العدد رقم (٧) بتاريخ ١٩٥٠/٦/١.

مجلس النواب البرقاوي

كما هو معروف فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ قراراها الشهير بحق ليبيا المؤلفة من برقة وطرابلس وفزان أن تصبح دولة مستقلة ذات سيادة على ألا يتأخر هذا الاستقلال عن الأول من يناير من عام ١٩٥٢.

وكان بمقدور الأمير إدريس أن يتعلل بصدور هذا القرار ويتجنب إنشاء مجلس النواب البرقاوي الذي نص عليه الدستور البرقاوي (المواد ٣٠ – ٥٢) مكتفياً (أو مستعيضاً عن ذلك) بالدور الذي يقوم به المؤتمر الوطني البرقاوي، غير أنه مما يسجّل للأمير إدريس أنه ظل حريصاً على مراعاة وتطبيق ما ورد بالدستور المذكور فأصدر بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢١ [١٠٤] قانون الانتخاب البرقاوي [١٠٥] وقد نص القانون على أن يتألف مجلس النواب البرقاوي من (٥٠) عضواً يجرى انتخابهم مباشرة من قبل المواطنين، يضاف إليهم عشرة أعضاء آخرين يعينهم الأمير.

وقد جرت أول انتخابات في ظل هذا القانون في الخامس من يونيه ١٩٥٠، وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز نحو عشرة أعضاء [١٠٦] من العناصر المناوئة للحكومة بمن فيهم ثلاثة من أعضاء ينتمون إلى جمعية عمر المختار.

وانعقد مجلس النواب البرقاوي لأول مرة يوم ١٢ يونيه ١٩٥٠ برئاسة السيد رشيد الكيخيا وحضور الأمير إدريس. وألقى رئيس الوزراء السيد محمد الساقزلي خطاب العرش نيابة عن الأمير. ويهمنا في هذا المقام أن نشير إلى أن رئيس الوزراء هنأ في ذلك الخطاب الأمة على انعقاد أول برلمان منتخب انتخاباً حراً. [١٠٧]

وتشير الوقائع إلى أن هذا البرلمان واصل أعماله قرابة عام كامل، وشهدت جلساته مناقشات حامية، وأنه تمكن أن يهزم الحكومة في أحد مواقفها [١٠٨] . وقد جرى تأجيل الدورة الثانية للبرلمان في أبريل ١٩٥١ ثم إرجائها إلى أجل غير مسمى في ضوء التطورات الدستورية التي كانت وشيكة الحدوث على مستوى أقاليم ليبيا الثلاث تنفيذاً لقرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا.

---

١٠٤ صدر هذا القانون في ظل الحكومة البرقاوية الثالثة التي تشكلت برئاسة السيد محمد مصطفى الساقزلي في ١٩٥٠/٣/١٨ على النحو التالي: محمد الساقزلي رئيساً للوزراء ووزيراً للعدل، علي الجربي وزيراً للمواصلات والأشغال العامة، حسين مازق وزيراً للمعارف والداخلية، محمد أبو دجاجة وزيراً للمالية، وعبد القادر العلام وزيراً للزراعة والغابات، وسعد الله بن سعود وزيراً للصحة.

١٠٥ جرت مناقشة قانون الانتخاب البرقاوي من قبل المؤتمر الوطني البرقاوي.

١٠٦ هؤلاء النواب هم مصطفى بن عامر وإبراهيم الأسطى عمر وعبد الرازق شقلوف (من جمعية عمر المختار) فضلاً عن عبد السلام بسيكري وصالح مسعود بويصير وعلي زواوه وعبد الحميد نجم وعبد القادر البدري.

١٠٧ خدوري م. س. ص (٩٥). وبذا انتهى دور المؤتمر الوطني البرقاوي.

١٠٨ راجع بهذا الخصوص خدوري م. س. ص (٩٦) ودي كاندول م. س. ص (١١٢).